

● خبر قصير

إطلاق صفارة البدء بزيادة إنتاج النفط من حقل «يادأوران»

بدأ مشروع زيادة إنتاج النفط من حقل «يادأوران» المشترك مع العراق بهدف إنتاج ٤٢ ألف برميل من النفط يومياً باستثمار ٣٥٠ مليون دولار.

وفي يونيو من عام ٢٠٠٤، تم الإعلان عن اكتشاف حقل يادأوران النفطي وتم تحديد مشروع لتطوير هذا الحقل على ثلاث مراحل، على أن يصل الإنتاج في المرحلة الأولى إلى سقف ٨٥ ألف برميل يومياً، و ١٨٠ ألف برميل يومياً في المرحلة الثانية، و ٣٠٠ ألف برميل يومياً في المرحلة الثالثة.

وبدأ الصينيون مشروع تطوير المرحلة الأولى من هذا الحقل في أغسطس ٢٠٠٨، وبينما كان من المفترض أن تكون المرحلة الأولى جاهزة للعمل بكامل طاقتها في ٧ يوليو ٢٠١٣، إلا أن ذلك لم يحدث.

ومع تولي الشيخ حسن روحاني رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبعد التأكد على تطوير الحقول المشتركة للقطاع البري في أسرع وقت ممكن وخاصة حقل يادأوران في نوفمبر ٢٠١٣، وأيضاً انتقادات شركة النفط الوطنية لأداء المقاول الصيني



في هذا المشروع؛ وبينما كان يتم إنتاج ٢٥ ألف برميل من النفط يومياً من هذا الحقل المشترك، تعهدت شركة «سينوبك» بزيادة الإنتاج إلى ٥٠ ألف برميل يومياً بحلول فبراير ٢٠١٣.

وبعد عدم وفاء الصين بتعهداتها في تطوير المرحلة الأولى من حقل يادأوران وبعد أن بدأت هذه المرحلة في الإنتاج بطاقة ٨٥ ألف برميل، انطلق الصينيون للحصول على المرحلة الثانية.

ويعتمد مشروع إيران لتحقيق ٥٥٠ ألف برميل يومياً من غرب كارون على تنفيذ المراحل الثانية من حقل آزادكان ويادأوران، والتي أوكلت إلى نفس الشركة السابقين، على الرغم من عدم الوفاء بالعهد الذي اتبعه الصينيون.

وكان من المتوقع في المرحلة الأولى من تطوير حقل يادأوران أن يصل الإنتاج إلى ٨٥ ألف برميل من النفط يومياً، حيث ارتفع بمقدار ١٥ ألف برميل يومياً، ووصل إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً، وكان من المفترض أنه مع تطوير المرحلة الثانية من هذا الحقل، سيصل سقف الاستخراج إلى ١٨٠ ألف برميل نفط يومياً، وهو الموضوع الذي تم إغلاقه عملياً منذ عام ٢٠١٦ ولم يتم اتخاذ أي قرار جدي حتى الآن؛ لكن في نهاية المطاف، بدأ التشغيل التنفيذي لحفر ٢٤ بئراً في حقل يادأوران، وسبق أن تم في المعرض الدولي للصناعة النفطية توقيع العقود المتعلقة بحفر ٢٤ بئراً تطويرياً جديداً على شكل ثلاثة عقود، وبدأ اليوم تنفيذ هذه العقود.

وسوق السلع الأساسية يتمتع باستقرار نسبي

إيران.. إنتاج المنتجات الزراعية في الذروة



٦ الوفاق / خاص

وموازنة ونمو الإنتاج على أساس الموارد، والإنتاج الموجه للتصدير بهدف تطوير الإنتاج وجلب العملة للبلاد وخلق فرص العمل والتنمية الزراعية القائمة على المعرفة بهدف زيادة الإنتاجية من خلال البحث والتعليم وتعزيز محو الأمية بمساعدة الشركات القائمة على المعرفة والمؤسسات العلمية والتجريبية. وفقاً لاستراتيجيات وزارة الجهاد الزراعي، فإن معدل نمو القيمة المضافة في القطاعات الزراعية، والذي كان سلبياً خلال السنوات الثلاث إلى الأربع الماضية، تحسن خلال الـ ١١ شهراً الماضية، حيث بلغ معدل نمو القيمة المضافة في ربيع عام ٢٠٢٣ - ٤/٦٪، وفي الصيف وصل إلى ٣/٢٪، وفي الخريف وصل إلى ١-٪. ومن الإجراءات الأخرى التي تم تحقيقها كان ارتفاع الصادرات بما يزيد على مليار دولار عام ٢٠٢٣ مقارنة

بعام ٢٠٢٢؛ بالإضافة إلى تحسين الميزان التجاري بما يزيد على ملياري دولار عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢.

استقرار أسعار الدجاج والبيض

تشير الإحصائيات والأرقام إلى أن إنتاج واحتياطي بعض السلع الأساسية يعتبر في حالة جيدة، وأن هناك استقراراً نسبياً في سوق السلع الأساسية. ومقارنة بالعام الماضي، فقد وصل سعر الدجاج إلى حالته الطبيعية واستقر السعر في السوق. هذا وقد تراجعت صناعة الدواجن ووصلت نسبة التفتيش إلى ١١٠ ملايين قطعة شهرياً، في حين ارتفعت اليوم إلى ١٥٠ مليون قطعة شهرياً، مما أدى إلى زيادة الإنتاج.

وصرح وزير الجهاد الزراعي، في الجلسة العامة لمجلس الشورى الإسلامي، يوم الثلاثاء الماضي: «لقد انتقلنا اليوم من مرحلة استيراد الدجاج

إلى تصديره، حيث كنا نسعى دائماً لاستيراده من أجل توفير الاحتياطي الاستراتيجي للبلاد؛ لكن منتجنا اليوم وصلوا إلى مرحلة يوفرون فيها الاحتياطي الاستراتيجي للبلاد».

وأشار نيكبخت إلى أن البيض كان من السلع التي شهدت أقل التقلبات في السنة الغذائية عام ٢٠٢٣، وقال: «في عام ٢٠٢٣ كان لدينا فائض حوالي ١٤٠ ألف طن في إنتاج البيض وتصديره، وفي إبريل ومايو صدرنا نحو ٤٠ ألف طن من البيض، وتحوّلنا من مستورد إلى مصدر. واليوم، بالنسبة لتصدير الدجاج والبيض، لم تعد هناك حاجة إلى ترخيص من وزارة الجهاد الزراعي، ويمكن للمصدرين الحصول على ترخيص من خلال التواصل مع النقابات».

لا توجد حاجة لاستيراد القمح

منذ العام الماضي، تمكنت الحكومة

من تحقيق الاكتفاء الذاتي من إمدادات القمح للمخابز من خلال زيادة الإنتاج وضمان شراء القمح، ومن المتوقع ألا تكون هناك حاجة لاستيراد القمح مع النهج الحالي. وبحسب إعلان نيكبخت، فإن «شراء القمح تجاوز الأربعة ملايين طن وإن شراءه أخذ في الازدياد. وبهذه العملية تؤكد أنه سيتم شراء القمح هذا العام أكثر مما كان عليه في عام ٢٠٢٣ وسيتم تلبية ١٠٠٪ من احتياجات البلاد. وإننا لم نعد بحاجة إلى استيراد القمح، وهذا يوفر الكثير من العملة للبلاد».

وبخصوص شراء الأرز من المزارعين، قال وزير الجهاد الزراعي: إن «أولويتنا الأهم هي شراء الأرز من الشمال، وقد نجحنا في السيطرة على استيراد الأرز، حتى أنه حالياً وإن كان بإمكاننا، فإننا سنقوم بتصديره، ولن نسمح للكثير للواردات أن يضر بالإنتاج المحلي».

ظروف الاحتياطي الاستراتيجي للمدخلات والسلع الأساسية ملائمة

يتمتع الاحتياطي الاستراتيجي من المدخلات والسلع الأساسية اليوم بظروف ملائمة. وإن معظم الحيوانات التي تم ذبحها في السنوات الأخيرة كانت حيوانات منتجة، وهذا ليس بالأمر الجيد، وتحاول وزارة الجهاد الزراعي أن تسيطر على هذا الوضع منذ العام الماضي. ومن ناحية أخرى، فقد تم تخصيص عملة تقضيلية لاستيراد المواشي الخفيفة والثقيلة.

التسريع في دفع مستحقات المزارعين

يجب اعتبار متابعة دفع مستحقات المزارعين من إجراءات الحكومة الثالثة، حيث بدأ دفع مستحقات مزارعي القمح الأسبوع الماضي. كما أكد وزير الجهاد الزراعي أن رؤساء السلطات الثلاث في البلاد بذلوا جهوداً كبيرة لدفع كافة مستحقات المزارعين، وتم حتى الآن دفع ٥٠٪ من المستحقات والـ ٥٠٪ الأخرى سيتم دفعها قريباً.

وزير الجهاد الزراعي: انتقلنا اليوم من مرحلة استيراد الدجاج إلى تصديره، حيث كنا نسعى دائماً لاستيراده من أجل توفير الاحتياطي الاستراتيجي للبلاد

التبادل التجاري بين إيران وقطر يشهد نمواً بنسبة ٤١٪

في إيران وقطر، ويمكن للشركات والمستثمرين في البلدين المشاركة في أنشطة تجارية مشتركة بكل إطمئنان وثقة.

وأشار عبد الخاني إلى ميزة الجوار والقرب بين البلدين، وقال: يمكن أن يؤدي القرب الجغرافي إلى تقليل تكاليف النقل وتقصير الوقت الذي تستغرقه البضائع للوصول إلى وجهتها، ونتيجة لذلك يكون تبادل البضائع بين البلدين اقتصادياً أكثر وأسرع.

وفي معرض تعديده للقدرات والإمكانات العالية التي تتمتع بها إيران في مجال المنتجات الغذائية والزراعية، أوضح عبد الخاني: تحتاج السوق القطرية إلى هذه المنتجات ويمكن لإيران أن تحمل كمورد موثوق ومستقر؛ ونظراً لجودتها العالية وقرب المسافة، يمكن للمنتجات الزراعية الإيرانية أن تستحوذ بسهولة على حصة كبيرة من سوق قطر وتقلل من اعتماد البلاد على الواردات من البلدان الأخرى.

وواصل: يبدو أن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيران وقطر يمكن أن يساعد في تنويع اقتصاد البلدين. وتابع: يمكن لإيران، بما تتمتع به من موارد طبيعية ومنتجات زراعية متنوعة، وقطر، بسوقها الاستهلاكية الديناميكية، أن يكمل كل منهما الآخر في تطوير وتنويع العلاقات الاقتصادية والتجارية، ولذلك ينبغي اعتبار الجهود الرامية إلى تعميق وتوسيع هذه العلاقات إحدى الأولويات الاستراتيجية للبلدين.

خلال الشهرين الماضيين

كشفت المستشار التجاري الإيراني في قطر عن نمو في التبادلات التجارية بين البلدين في الشهرين الماضيين، مشدداً على ضرورة تعزيز وتعميق العلاقات التجارية بين إيران وقطر.

وأشار عباس عبد الخاني، في تصريحات صحفية، إلى نمو التبادل التجاري بين إيران وقطر في أول شهرين من العام الإيراني الجديد (أبريل ومايو من العام الجاري)، وقال: وفقاً لإحصائيات جمارك الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فقد شهدت إحصائيات التبادلات التجارية بين إيران وقطر نمواً بنسبة ٤١٪ خلال الفترة المذكورة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وذكر المستشار التجاري الإيراني في قطر: إن المنتجات الزراعية والمواد الغذائية ومنتجات الأحياء المائية والفواكه الجافة والسجاد ومواد البناء والمعادن من أهم الصادرات الإيرانية إلى قطر.

وشدد عبد الخاني على تطوير وتوسيع مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وأضاف: لقد وفرت العلاقات السياسية المستقرة والخالية من التوتر بين إيران وقطر منصة مناسبة لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري، والتي يمكن استخدامها كفرصة لتضافر وتعميق العلاقات التجارية. وبما أن القادة السياسيين في البلدين يشددون على ضرورة تعزيز العلاقات التجارية، فإن هذا الدعم يمكن أن يخلق مجالات التعاون الاقتصادي بين القطاع الخاص

حجم التبادل التجاري بين البلدين يرتفع بنسبة ٤٨٪ عملية تطوير العلاقات بين إيران وروسيا تستثمر



حجم التجارة بين البلدين

من جانبه، قال الكسندر نوفاك في هذا اللقاء: إن حجم التجارة بين روسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية ارتفع بنسبة ٤٨٪ في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٤ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وأضاف: بحسب إحصائيات الربع الأول من عام ٢٠٢٤، ارتفع حجم الصادرات الروسية إلى إيران بنسبة ٧٧٪ وسجل حجم واردات هذه البلاد من إيران نمواً بنسبة ١٣٪. وصرح: بناء على نتائج الأشهر الثلاثة الأولى لعام ٢٠٢٤، ارتفعت الصادرات الروسية إلى إيران بنسبة ٧٧٪، فيما ارتفعت الصادرات الإيرانية إلى روسيا ١٣٪.

وفي جانب آخر من حديثه، أشار نوفاك إلى تدشين خط رحلات جوية مباشرة بين طهران وغرورني من قبل شركة «ماهان إير» الإيرانية بتاريخ ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٤، وأعرب عن ثقته بأن هذا الأمر سيكون حافزاً لزيادة تدفق السياح المتبادل بين إيران ومناطق شمال القوقاز.

وخلال اللقاء، قدم نوفاك الرئيس الجديد للجانب الروسي في اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي بين إيران وروسيا، وهو سيرغي تسيفيليف وزير الطاقة الروسي، وفي ذات الوقت أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي استعداداً للمشاركة شخصياً وتقديم أي مساعدة في جميع الأمور المرتبطة بتنمية العلاقات بين روسيا وإيران.

أوجي: أجرينا محادثات بشأن استثمار الشركات الروسية في حقول النفط الجديدة في إيران وتصدير المنتجات البترولية والبتروكيماوية ونقل التكنولوجيا

قال وزير النفط الإيراني جواد أوجي: تمت مراجعة جميع البنود المدرجة على جدول أعمال العلاقات الإيرانية - الروسية في السنوات الثلاث الماضية خلال اللقاء مع نائب رئيس الوزراء الروسي رئيس الجانب الروسي في لجنة التعاون الاقتصادي المشترك مع إيران الكسندر نوفاك.

واستعرض وزير النفط، الجمعة، نتائج زيارته إلى روسيا بعد إجراء المحادثات مع نائب رئيس الوزراء الروسي الكسندر نوفاك، والمساعداً الخاص للرئيس الروسي لشؤون التعاون الدولي إيغور ليفيتين.

وأضاف أوجي: تحدثنا في لقاء مع رئيسي الجانب الإيراني الحالي والقادم للجنة الاقتصادية المشتركة مع إيران ومساعداً الرئيس الروسي عن إزالة التحديات في المشاريع المشتركة وتم إبرام إتفاقيات وقرارات جديدة، خاصة في مجال صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات. واستطرد قائلاً: خلال هذا الاجتماع، أجرينا محادثات بشأن استثمار الشركات الروسية في حقول النفط الجديدة في إيران وتصدير المنتجات البترولية والبتروكيماوية ونقل التكنولوجيا. وأعلن أوجي أن ولاية نائب رئيس الوزراء الروسي، كرئيس الجانب الروسي في لجنة التعاون الاقتصادي المشترك مع إيران، ستنتهي الأسبوع المقبل، وسيتولى وزير الطاقة الروسي مسؤولية الجانب الروسي في هذه اللجنة.

وأردف قائلاً: في اللقاء مع المسؤولين الروس، أكدنا أن قائد الثورة الإسلامية هو الذي يحدد القضايا الاستراتيجية للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأي حكومة ستتولى زمام الأمور بعد الانتخابات الرئاسية ستتابع نفس العملية. وأعرب وزير النفط عن تقديره لتعاطف الجانب الروسي في استضافة رئيس الجمهورية، الشهيد آية الله السيد إبراهيم رئيسي، وأكد: أن عملية تطوير العلاقات الثنائية مستمرة. وأعلن استعداد إيران لمواصلة التعاون مع وزير الطاقة الروسي الذي تم تقديمه كرئيس جديد للجانب الروسي في هذه اللجنة.